مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05/ العدد: 01 (2021)، ص 417-437
DOI: 10.37644/1939-005-001-022

مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة – السياحة في ولاية الوادي كنموذج–

The contribution of tourism in achieving sustainable development - tourism in the state of El-Oued as a model-

الساسي هلال [1]*، مايدة محمد فيصل[2]، بوكرديد عبد القادر[3]

[1] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، saci.insp2020@gmail.com

[2] جامعة الوادي (الجزائر)، mohamedfaissel_maida@yahoo.fr

[3]جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، a.boukredid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 **تاريخ القبول:** 2021/05/25 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

مستخلص:

تعد الجزائر في طليعة دول المغرب العربي، إذ أنها تتمتع بمقومات سياحية متنوعة تؤهلها لاحتلال مراكز متقدمة في صناعة السياحة، التي أصبحت هذه الاخيرة تكتسي أهمية بالغة من طرف بلدان العالم لاعتبارها تشكل موردا اقتصاديا هاما، وتساهم في خلق مناصب شغل، والرفع من معدل الناتج الوطني الإجمالي، دون التأثير على موارد الأجيال القادمة.

تهدف هذه الدراسة للتعريف بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، وكذا السياحة وأنواعها، والارتباط الوثيق بينهما، ثم تحليل واقع السياحة في الجزائر. وأخيرا دراسة السياحة في ولاية الوادي للفترة (2016 -2019) كنموذج.

وتوصلت الدراسة إلى ان السياحة في الجزائر رغم المقومات الطبيعية المتوفرة لديها إلا أنها لم ترتق للمستوى المطلوب مقارنة بالدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ السياحة؛ الثقافة السياحية.

تصنيفات JEL: L83 ؛Q11.

Abstract :

Algeria is at the forefront of the Maghreb countries, as it has various tourism potentials that qualify it to occupy advanced positions in the tourism industry, which has become of great importance to the countries of the world because it constitutes an important economic resource, contributes to creating jobs, and raising of the gross national product without affecting the future generations resources.

This study aims to introduce the concept of sustainable development, the tourism types and the close relationship between them, and then analyze the reality of tourism in Algeria. Finally, studying tourism in the state of El-Oued **(**2016-2019**)** as a model.

The study concluded that tourism in Algeria, despite the natural ingredients available to it, did not live up to the required level compared to neighboring countries.

Keywords : Sustainable development; Tourism; Tourism culture**.**

JEL Classification : L83; Q11.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

ورثت الدول النامية أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية متردية جراء مخلفات الاستعمار، بحيث أصبحت اقتصادياتها تواجه صعوبات جمة كالتباطؤ في وتيرة التنمية، سوء التسيير، الفساد الإداري، غياب وسائل الإنتاج التي تتجاوب مع الحاجيات والمتطلبات لفئة المجتمع المتزايدة ،فضلا عن التبعية للخارج في كافة الميادين الاقتصادية والتقنية وحتى الثقافية منها، ومما زاد الطين بلة اعتماد معظم الدول النامية على الصناعة الجاهزة المستوردة، لتوفير متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات وغيرها، وكان هذا الاهتمام على حساب قطاعات أخرى تشكل العمود الفقري لاقتصاديات بعض الدول كالزراعة والسياحة، مما جعل هذه الدول في حاجة ملحة إلى تنمية اقتصادية شاملة تضمن العيش الكريم لمواطنيها، باتباع سياسة اقتصادية ناجحة توفر لهم المتطلبات والحاجيات وتحافظ على المقدرات والموارد للأجيال القادمة، فمن خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الاشكالية: ما مدى مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

والتي تتولد عنها التساؤلات الفرعية التالية:

- هل السياحة كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة؟.
- هل يمكن للسياحة الرفع من معدل الناتج الوطني؟.

وللإجابة عن الاشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- السياحة تساهم بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة؛

- تعد السياحة مورد اقتصادي هام يعزز نمو الناتج الوطني.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة؛

-التطلع على واقع السياحة في الجزائر عموما والسياحة في ولاية الوادي بصفة خاصة.

أهمية الدراسة: تندرج في أهمية السياحة والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

هيكل الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور:

-المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة؛

-المحور الثاني: السياحة ومساهمتها في تحقيق التنمية؛

-المحور الثالث: واقع السياحة في الجزائر؛

-المحور الرابع: السياحة في ولاية الوادي كنموذج.

1- الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة من أهم المواضيع التي شدت اهتمامات الدول بصفة عامة لاسيما بعد ما عرف العالم في الآونة الأخيرة العديد من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي أصبحت تهدد رفاهية الكائن البشرى واستمراريته في الحياة، فمن خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وكذا التطور التاريخي لها.

1-1 التطور التاريخي للتنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة، قد تم تناوله في عدة مؤتمرات دولية ومحطات رسمية منذ ببداية السبعينات، سوف نقوم بسدر المحطات الهامة منها:

* **في سنة 1968:** تم إنشاء نادي روما الذي جمع عدد من رجال الاعمال وكبار العلماء والمفكرين من مختلف الدول، حيث دعا إلى إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة (فروحات، 2009، صفحة 125).

* **سنة 1972:** انعقاد المؤتمر الأول بستوكهولم العاصمة السويدية حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بحضور 115 دولة بصفتهم أعضاء في الأمم المتحدة، وقد ناقش هذا المؤتمر القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية ، وصدرت عنه وثيقة دولية هي Rapport» of the United nation conbern on the Human environment» تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها. (بوقولة ، 2020، صفحة 342) .

* **وفي 28 أكتوبر 1982:** أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية. (عماري، 2008، صفحة 02).

* **في 27 أفريل1987:** قدمت الجنة الدولية للبيئة التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بأن كوكب الأرض أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقائه واستمراره. (عمار، 2016، صفحة 56) .

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها"، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا، بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. كذلك وفي التقرير النهائي للجنة، قامت قروهارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. بحيث أن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات. (بوقولة ، 2020، صفحة 194).

*** في جوان 1992:** انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والذي يعرف "بقمة الأرض" في ريو دي جانيرو بالبرازيل، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21 التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي لتشرنوبيل (العائب ، 2011، صفحة 19)

*** سنة 1994:** انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (بريدجتاون، بربادوس)، يعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نصّ على إجراءات وتدابير محدّدة لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. (قاسيمي ، 2012، صفحة 2)

* **في شهر ديسمبر 1997:** تم إقرار بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

*** في أبريل سنة 2002:** عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال :

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام1992؛
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (العائب ، 2011، صفحة 20) .

*** سنة 2005:** أقر وزراء الشئون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني (مدحت و ياسمين، 2017، صفحة 83).

*** سنة 2007:** عقد مؤتمر العمل الدولي الدورة 96 بدأ الاعتراف يتزايد أكثر فأكثر بالروابط الوثيقة القائمة بين البيئة وعالم العمل .وأسفرت مناقشة تقرير المدير العام والمناقشة العامة والاستنتاجات بشأن المنشآت المستدامة، عن تعزيز الإدراك بأنّ" مكان العمل هو المكان الذي تجتمع فيه الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة على نحو لا انفصام فيه"، ودعت كذلك إلى عمليات انتقال عادلة للعمال المتأثرين بإعادة الهيكلة الاقتصادية. (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 2)

*** سنة 2010:** انعقاد المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس تحت شعار" المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة. (مدحت و ياسمين، 2017، صفحة 84)

*** سنة 2012:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بريو دي جانيرو بالبرازيل وقد شارك فيه أكثر من 100 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 400 وزير. والوثيقة الختامية الصادرة عن هذا المؤتمر ترسي رؤية التنمية المستدامة المترافقة مع الإدماج الاجتماعي، وتحدد بعزم الدور المحوري للعمل اللائق تحقيقاً للتنمية المستدامة في فصل مخصص لذلك، وتشدد على أنه من الحيوي فهم الروابط القائمة بين الدعائم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمل بالاستناد إليها. كما تحدد الوثيقة مفهوم الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد المسارات نحو التنمية المستدامة، وتشدد على أن هدفه يجب أن يكون الإدماج الاجتماعي وخلق العمالة والعمل اللائق للجميع (مكتب العمل الدولي، 2013، صفحة 3)

*** في سبتمبر2015:** انعقاد قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بنيويورك، حضرها 193 رئيس دولة من أجل المصادقة على خطة" تحويل عالمنا التنمية المستدامة " 2030 كخطة جديدة

للتنمية لما بعد عام2015، والتي تضم 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 غاية لمتابعة وقياس تنفيذها، وذلك من أجل تحقيق 3 إنجازات استثنائية في السنوات الخمسة عشرة المقبلة تتمثل في :القضاء على الفقر المدقع، محاربة عدم المساواة والظلم، وإصلاح تغير المناخ.

ويمكن تحقيق هذه الإنجازات عبر الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في جميع البلدان ومن أجل جميع الناس. (كحول، 2018، صفحة 4)

* **في ديسمبر2015:** انعقاد قمة التغير المناخي بباريس، شاركت فيها 195 دولة، ووصلت هذه القمة لاتفاق عالمي تتمثل أبرز نقاطه في:

- الحد من ارتفاع الحرارة؛
- مراجعة التعهدات الإلزامية كل خمس سنوات، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب؛
- إضافة إلى قرارات متعلقة بدعم البيئة والتنمية المستدامة. (كحول، 2018، صفحة 4)

***في شهر يناير2017:** شكلت اللجة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة لدولة الامارات العربية المتحدة قرار صادر من مجلس الوزراء يضطلع بالمسؤولية عن التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة. (دليل الافصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، 2018، صفحة 5).

2-1 مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة ارتئينا من الأجدر أن نعرّف بعض المصطلحات المرتبطة بها وهي:

1-2-1 تعريف التنمية: عرفت التنمية Developpemantبأنها تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج الوطني، مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة، وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية. ويعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة، ولهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني، ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية" (عمار، 2016، صفحة 54).

***وعرفت الأمم المتحدة التنمية هي:** "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد". (حجام و طري، 2019، صفحة 122).

2-2-1 تعريف التنمية المستدامة: فقد وردت الكثير من التعاريف لها وسنذكر البعض منها:

* تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: "هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم ". (راشي ، 2011، صفحة 12)

* لقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية، وتكنولوجية.

- فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد. أما الدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

- وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

- أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية،

- وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون. (عبيدات و بالخضر ، 2007، صفحة 51).

3-1 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أبعاد أساسية تتعلق بالجوانب البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، والتكنلوجية وهي:

1-3-1 البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها: - الطاقة؛ -التنوع البيولوجي؛ - القدرة على التكيف؛ -الإنتاجية البيولوجية.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء. (زرمان ، 2010، صفحة 198)

2-3-1 البعد الاقتصادي: يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وتمثل العناصر التالية: - النمو الاقتصادي المستديم؛ - العدالة الاقتصادية؛

- إشباع الحاجات الأساسية. (زرمان ، 2010، صفحة 198)

1-3-3 البعد الاجتماعي: (حجام و طري، 2019، صفحة 131) يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

1-3-4 البعد التكنلوجي: يركز البعد التكنلوجي على:

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: وذلك بالإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها؛
- الحد من انبعاث الغازات : وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، التي عليها أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر. (عوينان ، 2008، صفحة 49).

1-4 أهداف التنمية المستدامة

كان الهدف الوحيد للتنمية سابقا هو تحقيق النمو الاقتصادي متجاهلا التأثيرات البيئة والاجتماعية، لكن هدف التنمية المستدامة هو تصور حديث يتضمن جميع جوانب الحياة فهو يعمل على: (قصوري ، 2012، صفحة 26)

- الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية والاتجاه نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمية وطاقة الرياح بدلا من الطاقات النافذة والتي تتسبب في اضرار بيئة؛
- الاعتماد على الأساليب التنمية التي تحترم البيئة والطبيعة ولا تتعدى حدودها الاستيعابية؛
- الاتجاه نحو التكنلوجيا الأقل تلوثا (النظيفة) التي تحقق أكبر حد من الكفاءة الاقتصادية؛
- ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في عملية التنمية، وضمان الحماية الكافية للأحواض المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية؛
-العمل على رفع الإنتاجية والزراعة والإنتاج الأمثل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الأراضي والغابات؛
- تغيير حاجات المجتمع وجعلها تتماشى مع المبادئ الثلاثة للتنمية المستدامة؛
- مكافحة التلوث بجميع أنواعه سواء الهوائي أو المائي.

2- السياحة ومساهمتها في تحقيق التنمية

2-1 مفهوم السياحة

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم الإنسان إذ أصبحت تشكل حاليا صناعة قائمة بذاتها فهي تكتسي أهمية كبيرة عالميا، بل وأصبحت تمثل قوام اقتصاديات بعض الدول وذلك بصفتها موردا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به بفضل عائداته الكبيرة، وجلب العملة الصعبة، زيادة على خلق مناصب شغل، ومساهمته في القضاء على ظاهرة البطالة

2-1-1 تعريف السياحة: تعددت التعاريف بتعدد الزوايا التي ينظر إليها منها، فهناك من يعتبرها ظاهرة اجتماعية والبعض الأخر يراها ظاهرة اقتصادية وصنف ثالث يعتبرها ظاهرة ثقافية، وسوف نتطرق في هذا المحور إلى البعض من هذه التعاريف:

* يعود أول تعريف لها للعالم الألماني جوبير فردلير سنة 1905 الذي اعتبرها "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة .وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، وهذه الاتصالات كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائط النقل" (كحول، 2018، صفحة 43)

*عرفها العالم السويسري هونزيمير رئيس الجمعية الدولية للخبراء السياحيين "بأنها مجموعة العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما بحيث لا يتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق ربحا للشخص الأجنبي" (مراد و ملاحي ، 2017، صفحة 156).

* وعرفتها المنظمة العالمية للسياحة "بأنها ظاهرة اجتماعية، ثقافية واقتصادية ينطوي عليها تنقل الأشخاص إلى بلدان أو مناطق واقعة خارج بيئتهم المعتادة لأغراض شخصية، مهنية أو تجارية. ويدعى هؤلاء الاشخاص بالزوار حيث يمكن أن يكونوا سياح أو منتزهين أو غير مقيمين " (بختي و بهياني ، 2020، صفحة 159)

*أما المشرع الجزائري، فقد تبنى تعاريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنه أضاف بعض المفاهيم الأخرى المتعلقة بالسياحة، والتي تتمثل في: -الدخول :كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني، خارج مساحة العبور يعتبر داخلا.

-المسافر: كل شخص دخل التراب الوطني، مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مكان إقامته وجنسيته، باستثناء الجوالين في رحلة بحرية، والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يسكن فيها طوال مدة إقامته.

-الزائر :كل من دخل الجزائر من غير أن يقيم فيها عادة، ولا يمارس فيها أية مهنة مقابل أجر

-السائح :كل زائر لفترة محدودة، يبقى على الأقل 24 ساعة في البلاد، يمكن تلخيص دوافع زيارته في الأغراض التالية :(المتعة ،عطلة، أسباب صحية، دراسية، دينية، رياضة، أشغال، مهمة، اجتماع،...)

-المقيمون: هم مسافرون غير جوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين" كل الجزائريون يعتبرون مقيمون "- غير المقيمين :هم السياح، الجوالين والمسافرين العائدين للجزائر عدا الجوالين في رحلة بحرية. (كحول، 2018، صفحة 43)

2-1-2 أنواع السياحة: تتنوع السياحة وفقا للمعيار المعتمد في التصنيف ويمكن توضيح هذه الأنواع والمعايير من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): أنواع السياحة

أنواع السياحة (وفق معيار)	**الموقع والحدود**	**-سياحة دولية (خارجية) - سياحة محلية (داخلية)**
	مناطق الجذب السياحي	سياحة ثقافية -سياحة طبيعية -سياحة اجتماعية
	الهدف	سياحة ترويجية -ثقافية-علاجية – علمية دينية -رياضية - مؤتمرات- رجال الاعمال
	التنظيم	سياحة عائلية- سياحة فردية - سياحة جماعية
	أعمار السياح	سياحة الشباب (16-30) سنة -سياحة الناضجين (30-60 سنة سياحة كبار السن (المسنين)
	مدة الإقامة	- سياحة دائمة - سياحة موسمية.

المصدر: (هاني ، 2013، صفحة 79) ، بتصرف

3-1-2 أهمية السياحة: تلعب السياحة أهمية بالغة تنعكس آثارها على الاقتصاد، يمكن أن نستعرضها من خلال ما يلي:

1-3-1-2 الأهمية الاقتصادية: تبرز الأهمية اقتصاديا من خلال قدرتها على التأثير الايجابي على العديد من المتغيرات الاقتصادية التالية: (بودريمة ، طبايبية ، و بخاخشة، 2017، الصفحات 3-4)

- تحسين ميزان المدفوعات: تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات، ويتحقق ذلك نتيجة تدفق الدخل بالعملات الصعبة من خلال بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها؛

- توفير مناصب شغل: تساهم السياحة في امتصاص جزء من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة، وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر فإن السياحة ساهمت في توفير أكثر من مليون فرصة شغل شهريا بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال سنة 1997؛
- المساهمة في الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي: تساهم السياحة في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي عن طريق الأرباح السياحية المتأتية من زيادة معدلات إنفاق السياح داخل البلد وبقائهم أطول فترة ممكنة، وهذه المساهمة ليس فقط بمقدار ما ينفقه السواح بل عن طريق ما يطلق عليه في علم الاقتصاد "بالمضاعف الاقتصادي" لأن الاستثمارات السياحية تؤدي إلى سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخول وهكذا؛
- تشجيع الاستثمار: تساعد السياحة على تشجيع الاستثمار بمختلف أنواعه بالشكل الذي يدعم إقامة البنى الفوقية التي تمثل إحدى المرتكزات الأساسية للسياحة مثل إنشاء الفنادق والمطاعم.

2-1-3-2 الأهمية الاجتماعية والثقافية: إلى جانب الأهمية الاقتصادية تؤدي السياحة دورا اجتماعيا وثقافيا مهما يتجلى من خلال النقاط التالية: (بوعموشة ، 2012، صفحة 39)
- التوازن الاجتماعي: حيث تتقارب الفئات الاجتماعية نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- النمو الحضاري: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية، وبالتالي تعتبر السياحة سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية؛
- التبادل الثقافي: تساعد السياحة في نشر الثقافة وإحياء العادات والتقاليد والنهوض بالصناعات الشعبية والتقليدية.

2-1-3-3 الأهمية البيئية: يعتمد قطاع السياحة في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية السياحية، فهي صناعة بلا مدخنة وتحافظ على البيئة الطبيعية بعيدا عن تدخل الإنسان، عن طريق إقامة المحميات الطبيعية النباتية والحيوانية واستغلال هذه المحميات كعناصر جذب سياحي طبيعي (بودريمة ، طبايبية ، و بخاخشة، 2017، صفحة 4).

2-1-3-4 تطوير البنية التحتية: السياحة تكون حافزا في الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها من خلال خلق شبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وتعبيد طرقات وتحسين شبكة الهاتف والاتصالات وإدخال خطوط خدمات جديدة في شبكة المواصلات وهو الامر من شأنه يحسن حياة المقيمين خلفا عن الأجانب. (ملوكي و يوسفي ، 2020، صفحة 99).

3- واقع السياحة في الجزائر

تعد صناعة السياحة نشاط اقتصادي فعال في العالم، حيث أنها باتت تشكل محورا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة، فعائدات السياحة تأتي في مرتبة متقدمة من حيث الدخل الوطني بعد عائدات النفط على المستوى العالمي، فتشير الكثير من الأبحاث أن صناعة السياحة تقدم منتجا سياحيا يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على قطاعات اقتصادية أخرى، فهو يقوم بتنشيط كثير من القطاعات المساندة كالنقل، الاتصالات، الصناعة التقليدية والحرفية.. الخ، كل هذه القطاعات تعمل لتعميم الفائدة على مستوى الاقتصاد الكلي.

3-1 الطاقة الفندقية

تعرف الحظيرة الفندقية في الجزائر نقصا كبيرا حيث اعترف وزير السياحة والصناعات التقليدية الاسبق، بوجود عدة نقائص في القطاع السياحي في الجزائر، بدءا بالعجز الفندقي الذي يشكل العائق الأكبر، مشيرا إلى أن الجزائر لا تملك سوى 1286 فندق بطاقة استيعاب لا تتعدى 112 ألف سرير، وهو الرقم الذي لا يتجاوز عدد فنادق مدينة واحدة في أكثر من دولة في العالم، على غرار دولة تركيا التي تتوفر على 22 ألف فندق بإمكانها استقبال 32 مليون سائح، (غنية قمراوي، 2018).

3-2 حركة تدفق السياح في الجزائر

يعتبر تدفق السياح في الجزائر ضئيلا حيث أنه لم يتجاوز 3 ملايين سائح في السنة والجدول التالي يبين حركة تدفق السائحين إلى الجزائر خلال ثلاثة سنوات متتالية:

جدول رقم (02): حركة السياح الأجانب والجزائريون المقيمون بالخارج القادمين للجزائر

تعيين	سنة 2016	سنة 2017	الثلاثي1 2018
السياح الأجانب من البلدان غير العربية	403.180	504.458	119.589
السياح من بلدان الشرق الأوسط	33.012	50.752	9.344
السياح من بلدان المغرب العربي	886.520	1.153.165	318.467
الجزائريون المقيمون بالخارج	716.732	742.410	105.958
المجموع العام	2.039.444	2.450.785	553.358

المصدر: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019، صفحة 63)

من خلال هذا الجدول يتبن بأن الوافدين إلى الجزائر سواء كانوا أجانب أو عرب ضئيلا حيث لم يتجاوز 2 مليون ونصف خلال سنة 2016 و2017 حسب إحصائيات الديوان الوطني

للإحصاء أما سنة 2018 المعلومات المصرح بها الديوان الوطني في نشرة 2019 الربع الأول فقط لكن حسب تصريح الرجل الأول في الوزارة بأن النسبة ارتفعت ب 18% عن سنة 2017 بمعنى أن عدد الوافدين في سنة 2018 وصل إلى2.892 مليون

كما يمكننا إجراء مقارنة في عدد السياح بين الدول المجاورة للجزائروهي تونس والمغرب من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تدفق السياح على الجزائروالمغرب وتونس خلال الفترة (2016-2018)

الوحدة 1مليار سائح

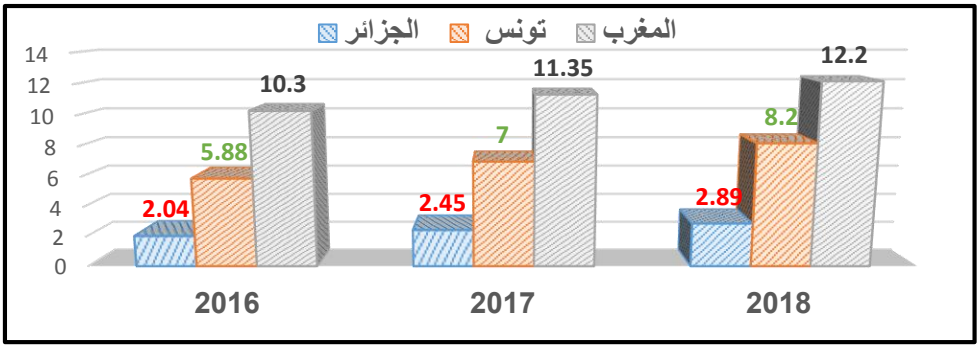

المصدر: إعداد الباحثين نقلا عن عدة مصادر

فمن خلال المعلومات المدونة في الشكل أعلاه نلاحظ أن الجزائر لم ترتقي إلى المستوى المطلوب بحيث لم يصل عدد السياح إلى ثلاثة ملايين سائح، بالمقابل وصلت المغرب إلى قرابة 12 مليون ونصف سائح والعدد ارتفع أكثر سنة 2019 فوصل إلى 13 مليون سائح، أما احصائيات السياح الوافدين إلى تونس فالعدد متزايد كل سنة حيث قدر سنة 2018 ب 8.2 مليون، وارتفع سنة 2019 وصل إلى 9.4مليون سائح.

ومن ثم يجب على القائمين بالسياحة في الجزائر الاهتمام بالقطاع السياحي سيما وأنها تمتلك الكثير من المقومات والإمكانات الطبيعية والثقافية التي تؤهلها بأن تكون دولة رائدة في صناعة السياحة وفي مقدمة دول المغرب العربي والدول الافريقية، زيادة على تصنيفها في مرتبة متقدمة من حيث عدد الفنادق مقارنة بالدول المجاورة والجدول التالي يثبت ذلك:

جدول رقم (03): ترتيب الطاقة الفندقية لبعض الدول العربية لغاية 2015

الترتيب	الدولة	عدد الفنادق
01	السعودية	1049
02	الجزائر	1034
03	مصر	1031

04	**المغرب**	أقل من 1000
05	**تونس**	800
06	**الأردن**	480
07	**قطر**	أقل من 100

المصدر: (زير، 2018، صفحة 201)بتصرف.

3-3 العائدات السياحية

رغم وجود كم هائل من الفنادق والمرافق السياحية في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة تونس والمغرب أو حتى بعض الدول في المشرق العربي، إلا أن الإيرادات المتولدة من السياحة ضئيلة نسبيا والجول يبين قيمة العائدات السياحية:

جدول رقم (04) العائدات السياحية لبعض دول العالم العربي للفترة (2012-2015)

الوحدة: 1 مليار دولار

الترتيب	الدولة	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
01	**الامارات**	10.960	12.390	13.790	16.038
02	**قطر**	7.22	8.45	10.58	13..12
03	**السعودية**	8.400	8.690	9.260	11.180
04	**المغرب**	8.49	8.20	8.75	7.76
05	**مصر**	10.82	6.75	7.98	6.90
06	**تونس**	2.930	2.860	3.040	1.870
07	**الجزائر**	0.295	0.326	0.348	0.375

المصدر: (زير، 2018، صفحة 205) بتصرف.

من خلال معطيات الجدول يتضح جليا أن قيمة العائدات لم تصل إلى مليار دولار خلال السنوات الأربعة، وهذا راجع لعدة أسباب وأهمها غياب الثقافة السياحية وعدم إيلاء هذا الجانب الأهمية اللازمة رغم وجود كل المقومات والموارد الداعمة لهذا القطاع، فنجد قطر مثلا في المرتبة السابعة من حيث عدد الفنادق بالمقابل تحتل المرتبة الثانية من حيث الايرادات والعكس تماما في الجزائر فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الفنادق وتصنف في المرتبة السابعة من حيث قيمة العائدات السياحية.

4- دراسة حالة السياحة في ولاية الوادي

4-1 التعريف بولاية الوادي

تقع ولاية الوادي بواديها (سوف وريغ) في الجنوب الشرقي مع الحدود التونسية الجزائرية، وتتميز بمساجدها التاريخية والزوايا الدينية إلى جانب البساتين الرائعة المسماة محليا بالغيطان؛ والتي استعمل فيها السكان المحليين طريقة فريدة لغرس النخيل وسقيها ذاتيا، حيث كانوا يحفرون لأعماق تصل للعشرين مترا ومن ثم يغرسون النخيل دون الاضطرار لسقيها لقربها من مصادر المياه، إضافة لأحيائها العتيقة ذات الطابع العمراني المميز لها كالقباب، الدمس والأقواس مما جعل الكاتبة الألمانية "إزابيل إبراهاردت" تطلق عليها تسمية مدينة الألف قبة وقبة.

وقد تعززت مدينة وادي سوف في الآونة الاخيرة بمركب سياحي ضخم يسمى" الغزالة الذهبية "تحفة معمارية، يجمع بين الطابع الصحراوي والفخامة في نفس الوقت، حيث يتماشى مع الطابع المحلي للمنطقة ويقدم خدمات سياحية بالمعايير العالمية. فهو منتجع يقع بمدخل مدينة وادي سوف من جهة ولاية ورقلة، صاحب المركب هو الملياردير الجزائري، جيلالي مهري، يتربع المركب على مساحة 280 هكتارا مزينة بأكثر من 30 ألف نخلة يتضمن على عدد من الفيلات على شكل "بنغالو"، 52 خيمة كغرف نوم، كلها بطابع عربي مغاربي وسوفي بالدرجة الأولى، كما يوجد بداخله 5 مطاعم فاخرة ومسبحان كبيران، إضافة إلى حمام كبير به قاعة رياضة ومركز للاسترجاع، قاعتان للاستقبال، وقاعة متعددة الخدمات لإقامة المؤتمرات بسعة 500 مقعد، إضافة إلى خيمة كبيرة لتنظيم المؤتمرات تتسع لـ 150 مقعد.

المنتجع السياحي يضم أيضا فندقا ب .120 غرفة لفائدة الزبائن الاقتصاديين وكذا عابري السبيل، ويعتبر "الغزالة الذهبية" الوحيد من نوعه في الجزائر القادر على استقبال جميع الزبائن ليصبح بذلك أكبر منتجع سياحي في أفريقيا بالمنطقة، الذي يوفر إجمالا قدرة استيعابية ب .542 سرير، ويوفر قرابة 300 منصب عمل مباشر، زيادة على دورات التكوين والتأهيل التي يستفيد منها العمال والموظفون.

4-2 الحظيرة الفندقية لولاية الوادي

اهتم رجال الأعمال بالجانب السياحي حيث شهدت الولاية تحسنا معتبرا في زيادة عدد الفنادق وصلت الزيادة خلال الأربعة سنوات الأخيرة إلى نسبة 100 % والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (05): عدد الفنادق ودرجة التصنيف ومناصب الشغل إلى غاية سبتمبر 2020

نوع المؤسسة الفندقية	اسم المؤسسة الفندقية	التصنيف	وحدة الإيواء	عدد الاسرة	مناصب شغل	
					دائم	مؤقت
مركب سياحي	الغزالة الذهبية	05نجوم	255	542	141	77
فنادق	فندق غيطان بلاص	03نجوم	54	106	48	00
	فندق سوف الكبير	03 نجوم	89	192	35	11
	فندق اللوس	02نجوم	96	196	45	19
	فندق إقامة الجنوب	02نجوم	43	196	09	00
	فندق العلي	01نجمة	74	130	08	00
	فندق الماسة الذهبية	بدون تصنيف	12	90	03	02
	فندق تجيني	في طور التصنيف	96	204	23	00
	فندق الوردة الذهبية		46	132	/	/
منزل سياحي مفروش	إقامة الرمال الذهبية	01نجمة	20	40	03	03
	إقامة الفرسان	01نجمة	20	40	02	02
هياكل معدة للفندقة	فندق النزل المركزي	مؤسسة معدة للفندقة	28	56	02	00
	فندق سي موسى		42	76	02	01
المجموع		13	875	2000	321	115

المصدر: إعداد الباحثين معلومات مقدمة من طرف مديرية السياحة

3-4 الوكالات السياحية المعتمدة

كذلك الحال بالنسبة للوكالات السياحية ارتفع العدد إلى 50 وكالة وكلها تقدم خدمات وعروض مقبولة والجدول التالي يبين عدد الوكالات والطبيعة القانونية لها.

جدول رقم (06): عدد الوكالات ومكان تواجدها إلى غاية سبتمبر2020

الطبيعة القانونية	عدد الوكالات	المقر(الدائرة)
شخص معنوي	26	الوادي مقر الولاية
	01	الدبيلة
شخص طبيعي	18	الوادي
	02	قمار
	02	المغير
	01	جامعة
المجموع	50	

المصدر: إعداد الباحثين معلومات مقدمة من رئيس مصلحة السياحة بمديرية السياحة

4-4 حركة تدفق السياح الأجانب والجزائريون المقيمون بالخارج

شهدت السياحة بالوادي خلال السنوات الاخيرة انتعاشا ملحوظا من حيث حركية السياح مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجل توافد نحو أزيد من 80.000سائح يحملون جنسيات مختلفة عربية وأوربية وأمريكية وأسترالية زيادة عن الجزائريين المقيمين بالخارج، والجدول الموالي يوضح احصائيات عدد الوافدين وعدد الليالي:

جدول رقم (07): السياح الوافدون إلى الوادي خلال الفترة (2016-2019)

الزبائن	العدد	2016	2017	2018	2019
الأجانب	الوصول	6.886	6.370	10.073	14.411
	الليالي	8.288	7.569	11.677	15.989
الجزائريون المقيمون بالخارج	الوصول	58.834	48.880	53.844	63.121
	الليالي	70.491	61.123	64.237	85.599

المصدر: إعداد الباحثين معلومات مقدمة من مصلحة السياحة بمديرية السياحة لولاية الوادي

كما أن الشكل التالي يبين تفاوت عدد السياح من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم (02): عدد الأجانب والجزائريون المقيمون بالخارج الوافدين على ولاية الوادي خلال الفترة (2016-2019)

الوحدة 1000 سائح

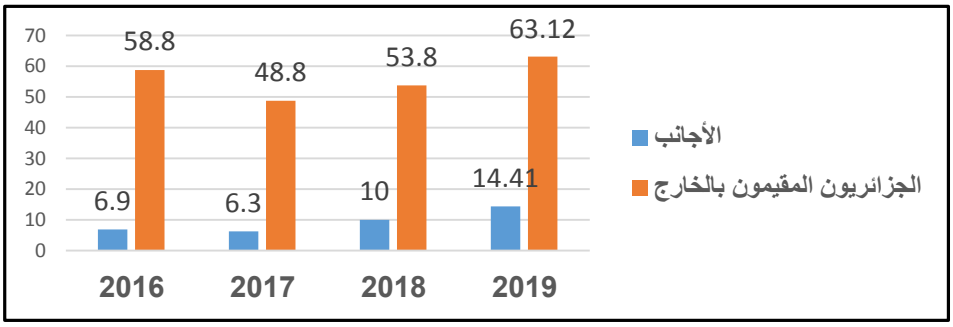

المصدر: إعداد الباحثين المعلومات مقدمة من طرف مديرية السياحة باستخدام اكسال

من خلال القراءة التحليلية للشكل نلاحظ أن ارتفاع عدد السياح ناتج عن الجزائريون المقيمون بالخارج مقارنة بعدد الأجانب خلال السنوات الأربعة محل الدراسة، حيث وصل عدد الجزائريون سنة 2019 إلى 63.121 سائح.

أما الأجانب سجل عدد الوافدين سنة 2016 كان 6.886 وافد ثم عرف انخفاض سنة 2017 بنسبة 8% كما عرف انتعاش سنة 2018 بزيادة 58% عن سنة 2017 ليصل عدد السياح سنة 2019 إلى14.411 سائح أي بزيادة 109% عن سنة 2016 و43% عن السنة السابقة (2018) وهو مؤشر إجابي يوحي إلى التحسن والاهتمام بالجانب السياحي.

أما الجزائريون المقيمون بالخارج نلاحظ العدد متقارب خلال السنوات الأربعة مع تسجيل زيادة طفيفة قدرت ب 7% سنة 2019 عن سنة 2016.

5-4 العائدات وتوفير مناصب الشغل

من خلال الجدول رقم خمسة نلاحظ أن السياحة في ولاية الوادي قد ساهمت في الحد من ظاهرة البطلة من خلال خلق مناصب شغل دائمة ومؤقته بلغت 321 منصب عمل دائم و115 منصب عمل موسمي، كما حققت خلال السنوات الأربعة الأخيرة رقم أعمال يتمثل في عائدات الإيواء والاطعام والخدمات كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): العائدات السياحية لولاية الوادي خلال الفترة (2016-2019)

العائدات السنوية	نوع العائدات	2016	2017	2018	2019
رقم الأعمال المحقق	الإيواء	184.351.144.40	/	140.990.424.82	366.126.226.97
	الإطعام والخدمات	320.530.249.48	/	158.100.983.95	335.592.868.33

المصدر: إعداد الباحثين وفقا للمعلومات المقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية الوادي.

خلاصة

يلعب قطاع السياحة دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبذلك تحقيق التنمية المستدامة لأنه منتوج يساهم في نمو الناتج المحلى ولا يؤثر على المقدرات والموارد الطبيعة، بالنسبة للجزائر رغم توفرها على مقومات سياحية هامة، إلا أن عائدات السياحة لا تمثل غير 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي فقط ولم تتجاوز نصف مليار دولار ،في حين أن الدول المجاورة كالمغرب قد وصلت نسبة مساهمة السياحة في ناتج الدخل الخام إلى 10% بقيمة تفوق 8 مليار دولار وهي كذلك المصدر الثاني في خلق مناصب الشغل، والجمهورية التونسية فالعائدات تجاوزت 3.5 مليار دولار، ومن ثم أدركت الجزائر أهمية هذا القطاع حيث سطرت برنامج واعد في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 بحيث ينهض بقطاع السياحة ويعيد لها الاعتبار.

النتائج

من خلال الدراسة النظرية وتحليل الاحصائيات تبين بأن مستوى السياحة في الجزائر لا يرتقي إلى المستوى المطلوب ويمكننا حصر بعض الأسباب والتي ندرجها كما يلي:

- الاتكال على الاقتصاد الريعي باعتباره يشكل 97% من إيرادات الدولة وتجاهل القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة بصفة خاصة؛

- ضعف مرافق الاستقلال بحيث الحظيرة الفندقية في الجزائر بكاملها لا تصل إلى عدد الفنادق في أحد العواصم الدولية؛

- مخلفات الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في التسعينات كانت سببا في عزوف السياح؛

-غياب ثقافة السياحة في المجتمع الجزائري مما تسبب في عدم حسن التعامل مع السياح؛

-ضعف أداء وكالات الأسفار وغياب الأدوات التنافسية.

التوصيات: من أجل الرقي بقطاع السياحة باعتباره موردا اقتصاديا هام يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

-مستقبل السياحة مرهون بترقية الحمامات المعدنية والسياحة الصحراوية وتحديد المناطق ذات الطبيعة الخاصة؛

-اللجوء إلى الخبرات الأجنبية لتحسين مستوى الخدمات؛

- تحفيزوتشجيع المستثمرين في مجال النشاط السياحي من خلال تقديم تسهيلات إدارية ومراجعة القوانين الجبائية؛

-السهر على تطبيق برنامج مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 الذي يحمل في بنوده استراتيجيات ومشاريع واعدة.

قائمة المصادر والمراجع

أبو النصر مدحت، ومدحت محمد ياسمين، (2017)، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

آسيا قاسيمي، (26-27 ابريل 2012)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن البيئة مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية، باجة، تونس.

الديوان الوطني للإحصائيات، (2019)، نشرة الاحصائيات، الجمهورية الجزائرية.

سعيدة بودريمة، وموسى بخاخشة، (2017)، صناعة السياحة في الجزائربين المؤهلات-المعوقات - وسبل النهوض، الملتقى الدولي الأول، حول السياحة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

عمار عماري، (7-8ابريل2008) اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الملتقي الدولي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

العربي حجام، وسميحة طري، (2019)، التنمية المستدامة في الجزائر وقراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أحاث ودراسات التنمية، المجلد السادس، العدد الأول.

حدة فروحات، (2009)، استراتيجيات المؤسسة المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة)، المجلد السابع، العدد السابع.

مراد إسماعيل وملاحي رقية، (2017)، المؤشرات الاقتصادية للعمل السياحي ودورها في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد الاول، العدد1.

عمر ملوكي ومحمد يوسفي، (2020)، دور السياحة في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

بسمة كحول، (2018)، دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المستدامة حالة الحظيرة الوطنية للهقار (اطروحة دكتوراه)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

حبيبة عمار، (2016)، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية، (اطروحة دكتوراه)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

حميدة بوعموشة، (2012)، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير)، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر.

ريم قصوري، (2012)، الامن الغذائي والتنمية المستدامة -حالة الجزائر-(مذكرة ماجستير) ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر.

زير ريان، (2018)، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

كريمة بوقوله، (2020)، العولمة والتنمية المستدامة. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.

كريم زرمان، (2010)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الأنعاش الاقتصادي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

طارق راشي، (2011)، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة ماجستير)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

فريد بختي، ورضا بهياني، (2020)، السياحة الصحراوية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر.

عبد الرحمان العائب، (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة (اطروحة دكتوراه)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

عبد القادر عوينان، (2008)، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة (مذكرة ماجستير)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

نوال هاني، (2013).، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

مكتب العمل الدولي. (2013)، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوثائق الخضراء. جنيف.

دليل الافصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، (2018)، اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة وأجندة التنمية المستدامة 2030، 2018. تم الاسترداد من http//:fcsa.gov.ae/en-us/Lists/D_Reports/Attachments/14/UAESDGs-EN.PDF

https://www.mubasher.info/news/3519538/مجلة المباشر السعودية-

https://al-ain.com/article/tunisia-receives-historical-number-tourists.

https://www.alquds.co.ukD.